

تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم (21) في الحد من العقبات الضريبية
 بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

The impact of international Accounting Standard No (21) in reducing tax obstacles
 applied research in the General Authority for Taxes .

Samir Mezher Hassan¹

Dr. Nidal Raouf Ahmed²

Received

1/12/2022

Accepted

8/1/2023

Published

30/3/2023

Abstract:

The research aimed to shed light on the impact of international Accounting Standard No (21) on tax obstacles represented by (tax evasion, double taxation) The financial statements of a group of banks operating in the private sector were relied upon to know the impact of the standard on tax obstacles, as well as knowing the amount of amounts, The researcher relied on the method of financial analysis of that data, which was obtained from the website of the Securities Commission, and conducted personal interviews with a number of university professors, chartered accountants, financial experts, banks, and the General Authority for Taxes to benefit from their opinions and information that enriched the research.

keywords: International Accounting Standard No (21), tax evasion, tax exemption.

المستخلص:

هدف البحث الى تسليط الضوء على تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم (21) على العقبات الضريبية والمتمثلة ب (التهرب الضريبي، الازدواج الضريبي) وقد تم الاعتماد على البيانات المالية لمجموعة من المصارف العاملة في القطاع الخاص لمعرفة تأثير المعيار على العقبات الضريبية فضلاً عن معرفة كمية المبالغ المتحققة عند تطبيق المعيار ذو العلاقة، واعتمد الباحث على طريقة التحليل المالي لتلك البيانات والتي تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية وإجراء المقابلات الشخصية لعدد من اساتذة الجامعات والمحاسبين القانونيين والخبراء الماليين والمصارف والهيئة العامة للضرائب للاستفادة من آراءهم ومعلوماتهم التي اغنت البحث.

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة الدولي رقم (21)، التهرب الضريبي، الاعفاء الضريبي.

المقدمة:

من المعروف ان الهدف الرئيسي للوحدة الاقتصادية هو تحقيق التقدم والازدهار، لكن نتيجة وجود العديد من التحديات التي تواجه الوحدة الاقتصادية في وقتنا الحاضر نتيجة اتساع البيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل وتمارس فيها نشاطها التي تمتاز بالتعدد والتداخل فيما بينها والتطور السريع في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تفوق قدرات الوحدات الاقتصادية وصعوبة تكيفها مع الوضع الجديد.

1. Postgraduate Student , Federal board of supreme audit, Samir.Mozher1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq
2. Associate Professor, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, Nidhal_nid@yahoo.com

ويعتبر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) في الهيئة العامة للضرائب ، كبادرة لتوجيه العمل الضريبي الى اتجاه قائم على رؤى مستقبلية متطلعة الى مستوى متميز للعمل الضريبي ، وقد تم اختيار موضوع البحث لأهمية المؤسسة الضريبية في الاقتصاد فضلاً عن مواكبة العمل الضريبي في العراق بالمستوى المطلوب.

وانطلاقاً مما تقدم ولتحقيق أهداف هذا البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة مباحث: تناول المبحث الاول منهجية البحث ويعتني المبحث الثاني بالجانب النظري للبحث، أما المبحث الثالث فيمثل الجانب العملي من البحث، وقد خصص المبحث الرابع لبيان أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

المبحث الأول: منهجية البحث The Methodology of Research

أولاً : مشكلة البحث : Research Problem : تبلورت مشكلة البحث بجانيها الاول النظري ، والذي شخص فيه الباحث من خلال اطلاعه على بعض الدراسات السابقة بمحدودية الدراسات والبحوث التطبيقية التي تجمع بين موضوعي (معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والعقبات الضريبية) مما استوجب إن يعطى موضوع تأثير المعيار ذو العلاقة واعطائه الاهتمام الكافي من قبل الهيئة العامة للضرائب لدوره في الحد من العقبات الضريبية ، أما الجانب الثاني وهو العملي ، فقد اتضح من خلال المعايشة الميدانية للباحث للهيئة المبحوثة بعدم وجود الوعي الكافي في تأثير المعيار للحد من العقبات الضريبية بوصفه المسار الذي يحقق متطلبات تفوق الادارة الضريبية والذي يتطلب توعية وادراك القيادات الادارية في المنظمة الضريبية.

وعليه كانت تلك النتائج محفزاً للباحث في الكتابة بهذا الموضوع ، لذا تتمثل مشكلة البحث بطرح تساؤل رئيسي للبحث وهو :

- هل ان معيار المحاسبة الدولي رقم (21) له تأثير على العقبات الضريبية في المنظمة المبحوثة؟

ثانياً: أهمية البحث: Research Importance : تتجسد أهمية البحث في الاتي :

1- يكتسب البحث أهميته من أهمية المنظمة المبحوثة ودورها في بناء اقتصاد البلد من خلال العائدات التي يتم الحصول عليها من هذه المنظمة.

2- يستمد البحث أهميته من حداثة الموضوع والذي قد يحفز المختصين والباحثين للقيام بالمزيد من البحوث لأثره.

3- وضع تصور لدى المسؤولين في الهيئة المبحوثة بأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) للحد من العقبات الضريبية.

ثالثاً: أهداف البحث: Research Objectives : يسعى البحث لتحقيق الاهداف التالية :

1- مدى استجابة الهيئة المبحوثة (الهيئة العامة للضرائب) لمفهوم معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والعقبات الضريبية .

2- تحديد طبيعة العلاقة بين معيار المحاسبة الدولي رقم (21) و العقبات الضريبية.

رابعاً : فرضيات البحث: hypotheses : لقد اعتمدت الدراسة على الفرضية التالية من اجل تحقيق اهدافها وهي :

- يؤدي الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) الى الحد من العقبات الضريبية

خامساً: منهج البحث : methodology : إتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لكونه أكثر الاساليب ملائمة لإمكانيته من الجمع بين أكثر من اسلوب بحثي في عام واحد، متمثلاً بالملاحظة والمقابلات الشخصية من أجل الوصول الى المعلومات وتحليلها بشكل أفضل .

سادساً: مصادر جمع البيانات والمعلومات : إتمد البحث على نوعين من المصادر :

1- الجانب النظري: تم الاعتماد على المصادر والمراجع المحلية والعربية والاجنبية من الكتب والمجلات والبحوث والرسائل

والاطاريح ، فضلاً عن مصادر متوفرة في شبكة الانترنت.

2- الجانب العملي :

(1) المقابلات الشخصية للمسؤولين في الهيئة المبحوثة.

(2) الزيارات الميدانية للهيئة المبحوثة.

سابعاً: الحدود المكانية والزمانية للبحث

أ- الحدود المكانية : الهيئة العامة للضرائب / قسم كبار المكلفين.

ب- الحدود الزمانية : اعتمد البحث على البيانات والتقارير المالية لسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 لأغراض النتائج التي سيتم الحصول عليها ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (21) التي يمكن الاعتماد عليها كونها مدققة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

ولاً: مفهوم المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة الدولية: المحاسبة الدولية نظام عالمي تبنته العديد من الدول من خلال وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي فهي تعتبر امتداداً للمحاسبة المالية على اعتبار ان اهداف كل من المحاسبتين الدولية والمالية واحدة. فضلاً عن ان المحاسبة الدولية هي تمثل المحاسبة على العمليات الدولية وعمليات الوحدة الدولية والمقارنات للمبادئ والممارسات المحاسبية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية خارج بلدانها مع تحديد اجراءات ووضع تلك المبادئ والممارسات.(جربوع وحلس،2002:28)

فالمعيار المحاسبي الدولي يمثل مجموعة من الضوابط والأسس والتوجيهات أو التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والاعراف المحاسبية المتفق عليها والتي ينبغي الأخذ بها عند إعداد وعرض البيانات المحاسبية مع مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذا الموضوع وبالشكل الذي يضمن الوصول الى نتائج تؤدي الى نوع من التجانس في اسلوب إعداد وعرض هذه البيانات ويسهل المقارنة بين البيانات التي تصدرها الشركات ومؤسسات الأعمال في نشاط اقتصادي معين.(عاشور،2008:65)

ثانياً: بعض التعاريف المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية : ادناه بعض التعاريف للمعايير المحاسبية وكما وردت في بعض الكتب والبحوث: -

- **القاضي وحمدان :-** بانها نماذج او ارشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق او مراجعة الحسابات" وبذلك تختلف المعايير عن الاجراءات فالمعايير لها صفة الارشاد العام او التوجيه بينما تتناول الاجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. (القاضي وحمدان،2011:103)
- **كندوري:-** هي "مجموعة من الأسس والضوابط والتوجيهات تستهدف معالجة موضوعات محاسبية عامة او خاصة وذلك طبقاً للمبادئ والاعراف المحاسبية المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً". (كندوري ،2012:261)
- **عادل:-** هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف الى تقليل درجة الاختلاف في التعبير او الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية " (عادل، 2014 : 37)

ثالثاً: المحاسبة عن العمليات الأجنبية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/21). (العامري،2010:147:148)

تمثل العمليات الاجنبية العمليات التي تمارس جزءاً رئيسياً من عمليات التشغيل التي تقوم بها الشركة التابعة كما لو كانت امتداد لعمليات الشركة الام، وعليه فان تغير أسعار الصرف بين عملية القيد وعملة البلد الاجنبي يكون له تأثير مباشر على التدفق النقدي من عمليات الشركة الام. وبالتالي فان التغير في اسعار الصرف يؤثر على البنود ذات الطبيعة النقدية المحتفظ بها لدى العمليات الاجنبية بخلاف صافي استثمار الشركة في ذلك النشاط . حيث يجب تصنيف فروقات الصرف الناشئة من البند النقدي الذي يشكل في جوهره جزءاً من صافي استثمار الوحدة في وحدة أجنبية كحقوق ملكية في القوائم المالية للوحدة حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار حيث يتم الاعتراف بها كدخل او كمصروف. (مجلة البشائر الاقتصادية،2017:167)

وعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) العمليات الاجنبية بأنها أي وحدة اقتصادية تابعة أو وحدة اقتصادية زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للوحدة الاقتصادية توجد نشاطاتها أو تتم في بلد غير بلد الوحدة الاقتصادية معدة التقارير المالية، عند اعداد القوائم الموحدة للوحدة الاقتصادية وشركاتها التابعة أو الزميلة أو مشاريعها المشتركة، يكون من البديهي التعامل مع وحدات اقتصادية

تستخدم عملات مختلفة . كما ان العمليات الأجنبية يطلق عليها أحيانا الكيانات الأجنبية وقد عرفها المعيار موضوع البحث بانها عمليات اجنبية لا تشكل أنشطتها جزءا رئيسيا من النشاط الذي تمارسه الشركة الام التي تعرض قوائمها المالية. ويقوم الكيان الاجنبي بتجميع النقود وغيرها من البنود ذات الطبيعة النقدية ويتحمل المصروفات ويقوم بتوليد الإيرادات وتدبير القروض وتتم العمليات في الكيانات الاجنبية بالعملة النقدية المحلية للبلد الذي يوجد فيه الكيان الاجنبي كما قد تدخل فيها معاملات بعملة نقدية اجنبية من بينها معاملات بعملة القيد، ومن ثم فان أي تغيرات في سعر الصرف بين عملة القيد والعملة النقدية المحلية لن يكون له تأثير كبير على مجموعة البنود ذات الطبيعة النقدية وغير النقدية التي يحتفظ بها الكيان الاجنبي.

رابعاً: الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/21) يجب أن تفصح الوحدة الاقتصادية عن أمور مهمة واجبة في معيار المحاسبة الدولي (21) (نصار وحמידات، 2018:282-294) (الراوي، 1995:129-130)

أ- فروقات اسعار الصرف الظاهرة في بند منفصل ضمن حقوق الملكية ومطابقة مبلغ فروقات الصرف هذه في بداية ونهاية الفترة.

ب- فروقات اسعار الصرف المعترف بها في بيان الدخل، باستثناء الفروقات الناشئة عن الادوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الاريح أو الخسائر وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (9).

ج- في حالة اختلاف عملة القيد عن العملة النقدية للبلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي للشركة الأم يجب الإفصاح عن سبب استخدام العملة النقدية وسبب أي تغيير في عملة القيد.

د- الطريقة المختارة لترجمة شهرة المحل الناشئة عن تملك كيان اجنبي.

هـ- في حالة تطبيق المعيار لأول مرة يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الرصيد المتجمع في أول الفترة لفروق أسعار الصرف المؤجلة والمدرجة ضمن حقوق الملكية.

و- عند اختلاف عملة عرض القوائم المالية عن العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية فانه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة فضلاً عن ذكر السبب المؤدي لاستعمال عملة عرض مختلفة.

إذا تم عرض القوائم المالية أو اية معلومات مالية أخرى إضافية بعملة تختلف عن العملة الوظيفية أو عملة العرض الخاصة بالوحدة أو إذا لم يتم تلبية المتطلبات المذكورة سابقاً فإن على الوحدة أن تحدد المعلومات الإضافية لتمييزها عن المعلومات التي تنسجم مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ، وتحديد نوع العملة التي يتم بها عرض المعلومات الإضافية ونوع العملة الوظيفية وطريقة الترجمة المستخدمة لتحديد المعلومات الإضافية.

خامساً: العقوبات الضريبية : إن العقوبات الضريبية والمتمثلة ب(التهرب الضريبي و الاعفاء الضريبي) التي سيتم تناولهما من خلال الاطار العام لكل منهما:-

• التهرب الضريبي(المفهوم، اشكاله، الاثار المالية)

تعد ظاهرة التهرب الضريبي من أهم وأخطر الظواهر الاجتماعية إذ تعمل على الإضرار بالاقتصاد القومي بشكل عام مما يجعل الدولة عاجزة عن تحقيق أهدافها الاقتصادية ، والتنمية المرسومة مسبقاً والسبب في ذلك يعود الى عدم تمكن الإدارات من جمع الإيرادات المتوقعة واللازم تهيئتها لتحقيق تلك الأهداف بسبب التهرب من دفع الضريبة، ويترتب على التهرب الضريبي آثار ضارة تصيب الخزنة العامة. (عبد الغفور، 2008: 19)

فالتهرب الضريبي يؤدي إلى عدم تحقيق الضريبة للأهداف التي أنشأت من أجلها والمتمثلة في تمويل الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يشترط فيها توازن الإيراد مع الإنفاق.

وهناك عدد من الصور للتهرب الضريبي وهي:

أولاً: التهرب المشروع (التجنب الضريبي): هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون ان تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية (قد يكون مقصوداً من

طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية والاجتماعية كأن تفرض ضريبة دخل على جميع الارباح الصناعية والتجارية ثم تستثنى منها ارباح بعض المؤسسات الصناعية ضمن شروط معينة تشجيعاً لا نشاء هذه المؤسسات). (الخرسان، 2020: 378)

ثانياً: التهرب غير المشروع : هو التهرب الذي يكون غشاً او احتيالياً" يلجأ اليه المكلف بالضريبة للتخلص منها ، ومن صورته محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار ، او ان يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقراراً لا يتفق وحقيقة الأمر . وفي مجال الضريبة الكمركية صورة أذخال السلع المستوردة خفية ، أو ان يذكر قيمة السلع المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية . (العلي ، 2003: 123)

الآثار المالية : يترتب على التهرب الضريبي من الناحية المالية، خسارة كبيرة تلحق بالموازنة العامة للدولة متمثلة بانخفاض حصيله الإيرادات الضريبية، وأن نقص حصيله الإيرادات الضريبية سيؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة، أي ان تكون نفقات الدولة أكبر من إيراداتها وهذا سيؤثر على قدرة الدولة في تمويل نفقاتها العامة من أجل تسيير الحياة الاقتصادية وتمويل الخدمات العامة للمواطنين .

ويؤدي التهرب الضريبي من الناحية المالية الى عدم تحقيق العدالة الضريبية وذلك لكون التهرب الضريبي يمثل اختراقاً لأحد أهم القواعد الضريبية إلا وهي قاعدة العدالة الضريبية والتي تقتضي أساساً تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين أفراد المجتمع وحسب مقدرتهم التكليفية ولاسيما بين الذين يتساوون في وضعهم المالي، وهذا الاختراق قد نجم عنه تشويه عبء الضرائب بين افراد المجتمع. فضلاً عن ذلك ما يحدثه التهرب الضريبي من خلل في معادلة الحقوق والواجبات. (باش، 2008، 53)

سادساً: الإعفاءات الضريبية :وردت بعض الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل المعدل للأشخاص الطبيعيين والمعنويين على الرغم من انها تؤدي الى حرمان الدولة من جزء من مواردها لكنها تُعد وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية مثل إعفاء الأعباء العائلية ، كذلك وسيلة للتنمية التي تُسهم في بناء المستقبل وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحقيق رفاهية اقتصادية لأفراد المجتمع أو لتحقيق أهداف سياسية ، يعرف الاعفاء الضريبي بأنه " عدم فرض الضريبة على دخل معين ، بشكل مؤقت أو بشكل دائم ضمن القانون ، تلجأ اليه الدول لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية " (الجحيشي، 2008: 41-43) وهناك اعفاءات دائمية واعفاءات مؤقتة وكالاتي:

أولاً: إعفاءات لصالح الافراد : ويقصد المشرع من هذه الاعفاءات كفالة مستوى معين من المعيشة للمكلف وأسرته بالشكل الذي يتوافق مع الفلسفة السياسية في المجتمع، فأن عدم تقرير الاعفاءات يؤدي الى إخضاع جميع فئات المجتمع للضريبة بما فيهم الفقراء وبالتالي عدم تحقيق العدالة الضريبية. (الدقة، 2003)

ثانياً: إعفاءات لصالح الهيئات : إن الاعفاءات التي تمنح الى المؤسسات الدينية والخيرية والثقافية ليس من هدفها الربح، وذلك تشجيعاً على عمل الخير، فمثلاً دخل النقابات من عمل لا يستهدف الربح ودخل النقابات اساساً يأتي من اشتراك أعضاء النقابة، وبما أن هدف النقابة هو تقديم خدمة لأعضائها فان الدخل لا يخضع للضريبة.

ثالثاً: إعفاءات لأسباب اقتصادية : تلجأ التشريعات الضريبية الى منح إعفاءات كلية أو جزئية، لتشجيع قطاع معين لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، فمثلاً إذا كان هناك قطاع اقتصادي يتميز بقله الاستثمارات الخاصة به، فأن الدولة تعمل على منح اعفاءات لهذا القطاع. (مسيحي، 2006)

رابعاً: إعفاءات بموجب قوانين خاصة أو اتفاق دولي : ويقصد بها توثيق الروابط والعلاقات السياسية مع الدول الاخرى، والهدف منها منع الازدواج الضريبي ومراعاة الظروف المعيشية للموظفين خارج بلدانهم. (خصاونة، 2000)

المبحث الثالث: التأطير التطبيقي

المصرف رقم (1) : استنادا الى توجيهات البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (2440/1/6) في 2020/12/20 الذي يطلب فيه من المصارف المجازة كافة اعتماد سعر صرف العملة الاجنبية قام هذا المصرف بتقييم العملات الأجنبية المتوفرة لديه بسعر (1460) دينار لكل دولار اعتبارا من 2020/12/20.

ومن خلال دراسة ماورد في البيانات المالية التي حصلنا عليها للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 والايضاحات المرافقة لها وتقرير الإدارة وجدنا أن المصرف قام بتطبيق ماورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) واجراء عملية ترجمة لأرصدة الحسابات التي تضمنت ارصدة بعملات أجنبية سواءا كانت تمثل حسابات موجودات أو مطلوبات ومعالجتها محاسبيا بحيث أن نتائج الترجمة ظهرت متطابقة للجانبين أي أن مجموع الأرصدة بعد التحويل الى سعر الصرف (1460) للموجودات تطابقت مع المجموع للمطلوبات البالغ (137924740) الف دينار وبهذا فان فروقات التحويل جميعها بوبت لصالح الحسابات ذات العلاقة ، وعند قيام الباحث بإعادة احتساب تلك الأرصدة وبالسعر القديم البالغ (1190) دينار لكل دولار بلغ مجموع تلك الحسابات مبلغ (112418110) الف دينار أي بفرق مبلغه (25506630) الف دينار والتي تمثل الزيادة في مجموع حسابات قائمة المركز المالي بعد تطبيق المعيار (21). وكما مبين في الجدول أدناه:-

جدول: حسابات قائمة المركز المالي بعد تطبيق المعيار (21)

الفروقات ألف دينار	الأرصدة بالألف دينار مقيمة بسعر يعادل 1190 دينار لكل دولار (من قبل الباحث)	الأرصدة بالألف دينار مقيمة بسعر يعادل 1460 دينار لكل دولار	الأرصدة بالعملة الأجنبية ألف دولار	أسم الحساب
				الموجودات
3346380	14748860	18095240	12394	أوراق نقدية اجنبية
4280580	18866260	23146840	15854	نقد لدى المصارف
1351890	5958330	7310220	5007	القروض الممنوحة
16527780	72844660	89372440	61214	الموجودات الاخرى
25506630	112418110	137924740	94469	مجموع الموجودات
				المطلوبات
8595720	37884840	46480560	31836	حسابات جارية
13830750	60957750	74788500	51225	حسابات توفير
1374300	6057100	7431400	5090	ودائع ثابتة
23800770	104899690	128700460	88151	اجمالي الودائع
1680480	7406560	9087040	6224	المطلوبات الاخرى
25380	111860	137240	94	التخصيصات
25506630	112418110	137924740	94469	مجموع المطلوبات

المصدر: إعد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية

ان ذلك يعني ان الفروقات المتحققة كنتيجة لتطبيق المعيار موضوع البحث وبعد اضافتها على الحسابات المختصة وحسب طبيعتها المحاسبية وبشكل متكافئ هو من اجتهاد المحاسب لأنه ليس من المنطقي ان تتكافأ كمية العملة الأجنبية لمجموعة مختلفة من الحسابات بحيث تكون متطابقة التأثير للجانبين المدين والدائن. ونعتقد ان سبب قيام المحاسب بهذا الاجراء الذي استغله من تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) هو لصالح المصرف بتقوية مركزه المالي والتحوط من تحقيق خسائر عند تسديد التزاماته عن ايداعات زبائنه في السنة اللاحقة التي أستمر بها التعامل بالأسعار المتداولة في نهاية سنة 2020 للعملات الأجنبية. و قائمة المركز المالي أدناه توضح ذلك :

جدول: قائمة المركز المالي كما في 31/كانون الاول/2020

2020 ألف دينار قبل تطبيق المعيار (21) (تعديل الباحث)	2020 ألف دينار بعد تطبيق المعيار (21) (الصادرة)	التفاصيل
		الموجودات
305827508	309173888	نقد وارصدة لدى البنك المركزي العراقي
3859857	8140437	ارصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى
83784577	85136467	تسهيلات ائتمانية مباشرة
5073337	5073337	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
32994835	32994835	استثمارات في شركات تابعة
94278526	94278526	ممتلكات ومعدات
2022709	2022709	موجودات غير ملموسة
94520771	111048551	موجودات اخرى
622362120	647868750	مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق المساهمين
		المطلوبات
552745	552745	ودائع مصارف ومؤسسات مالية اخرى
242343160	266143930	ودائع العملاء
9484047	9484047	تأمينات نقدية
6474487	6474487	قرض البنك المركزي العراقي
3352330	3377710	مخصصات متنوعة
408572	408572	مخصص ضريبة الدخل
94855590	96536070	مطلوبات اخرى
357470931	382977561	مجموع المطلوبات
		حقوق المساهمين
250000000	250000000	رأس المال المدفوع
13864028	13864028	احتياطي اجباري
300133	300133	احتياطيات اخرى
(7045)	(7045)	احتياطي القيمة العادلة
734073	734073	ارباح مدورة
264891189	264891189	مجموع حقوق المساهمين
622362120	647868750	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ومن مراجعة ارصدة حسابات كشف الدخل لاحظنا تبويب مبلغ (2650178) ألف دينار تحت تسمية فروقات تحويل عملات أجنبية مدرج ضمن حسابات الإيرادات وهو يمثل الفروقات المتحققة عن تغيير أسعار الصرف نتيجة التداول أو التعاملات بالعملات الأجنبية للفترة من 2020/12/20 بداية تنفيذ كتاب البنك المركزي العراقي رقم (2440/1/6) في 2020/12/20 باعتماد سعر الصرف الجديد البالغ (1460) دينار لكل دولار ولغاية نهاية السنة 2020/12/31. علماً أن نتائج نشاط هذا المصرف كما في 2020/12/31 كانت خسارة مبلغها (2095830) ألف دينار بعد تطبيق المعيار (21) وذلك لكون المصرف قام بعكس مبلغ الفروقات أعلاه لحساب مخصص الخسائر الائتمانية وتسجيله كمصرف لتوزيع هذا المبلغ كأرباح، وقام الباحث بتعديل كشف الدخل لاستخراج نتيجة النشاط قبل إضافة حساب فروقات تحويل عملة أجنبية الى الإيرادات وطرحها من المصاريف وبذلك أصبح لا تأثير لها وبقيت الخسارة كما هي في البيانات الصادرة بمبلغ (1687258) ألف دينار.

وفي حالة اعتماد مبلغ الفروقات التي تم تبويبها على الحسابات الواردة في جدول احتساب تأثير تغيير سعر الصرف من (1190-1460) دينار لكل دولار المذكور أعلاه البالغة (25506630) ألف دينار وإضافتها الى كشف الدخل فان نتيجة النشاط ستتغير

من خسارة بمبلغ (1687258) ألف دينار الى ربح بمبلغ (23410800) ألف دينار وتصبح الحصيلة الضريبية بمبلغ (3920192) ألف دينار بدلا من مبلغ (408572) ألف دينار أي أن الزيادة في الحصيلة الضريبية هي بمبلغ (3511620) ألف دينار. وكما موضح أدناه:

جدول: كشف الدخل للسنة المنتهية في 31/كانون الأول/ 2020

2020 الف دينار الحصيلة الضريبية قبل تطبيق المعيار (21) (تعديل الباحث)	2020 الف دينار الحصيلة الضريبية بعد تطبيق المعيار (21) (الصادر)	التفاصيل
1211275	1211275	ايرادات الفوائد
(4871514)	(4871514)	مصرفات الفوائد
(3660239)	(3660239)	صافي ايرادات الفوائد
5293264	5293264	صافي ايرادات العمولات
1633025	1633025	صافي ايرادات الفوائد والعمولات
135888	135888	صافي ارباح بيع موجودات ثابتة
-----	2650178	فروقات تحويل عملات اجنبية
18904360	18904360	ايراد بيع وشراء /مزد العملة
(359278)	(359278)	صافي ارباح العمليات الاخرى
20313995	22964173	صافي ايرادات التشغيل
(8126227)	(8126227)	رواتب الموظفين وما في حكمهما
(6527873)	(6527873)	مصاريف تشغيلية اخرى
(7144175)	(7144175)	استهلاكات واطفاءات
(32278)	(32278)	مصروف مخصصات متنوعة
(170700)	(2820878)	مخصص الخسائر الائتمانية
(22001253)	(24651431)	اجمالي المصاريف
(1687258)	(1687258)	(الخسارة) الربح قبل ضريبة الدخل
(408572)	(408572)	ضريبة الدخل
(2095830)	(2095830)	(خسارة) السنة
		يضاف:
25506630	-----	فروقات ترجمة العملة الأجنبية(أرباح)
23410800	-----	صافي الربح المعدل
3511620	-----	ضريبة الدخل بعد التعديل(15%)
408572	-----	يضاف مبلغ الضريبة المحسوب من قبل المصرف
3920192	-----	مبلغ الضريبة للسنة الحالية

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات: أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من قبل الباحث وكالاتي:

- 1- الفروقات التي تنتج عن تغيير أسعار العملة تعلق في حساب الدخل إذا كانت تمثل خسارة، أما إذا كانت تمثل ربح فقد تم تبويبها لصالح الحسابات التي تم ترجمتها لتلافي زيادة الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية وفي حالات اخرى لتلافي قيام المصرف بتوزيع تلك الفروقات كأرباح للمساهمين.
- 2- قيام بعض المصارف بتبويب خسائر تحويل العملات الأجنبية من السعر السابق الى السعر الجديد المُبلغ بموجب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (2440/1/6) في 2020/12/20 على احد حسابات المركز المالي المدينة وعدم تبويبها على حساب المصاريف في كشف الدخل وذلك لتلافي ظهور نتيجة نشاط المصرف سالبة (خسارة) مما يؤثر على سمعة المصرف التجارية.

- 3- وجود ضعف واضح في متابعة تطبيق المعيار رقم (21) عند اجراء التحاسب الضريبي لكبار المكلفين في الهيئة العامة للضرائب.
- 4- إن تطبيق المعيار (21) بشكل صحيح ومتوافق مع ما جاء به المعيار كان له تأثير ايجابي على البيانات المالية وخاصة نتائج النشاط في كشف الدخل.

ثانياً: التوصيات : من خلال الاستنتاجات السابقة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات :

- 1- ضرورة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتبعة من قبل كل مصرف في معالجة وتبويب نتائج النشاط سواء كانت ربح أو خسارة لضمان دقة ارصدة الحسابات وعدم تشويه نتائج النشاط.
- 2- ضرورة الابتعاد عن الاجتهادات المحاسبية التي تؤدي الى اخفاء حقائق مالية تؤدي الى عدم اظهار ارصدة الحسابات على حقيقتها.
- 3- التأكيد على الموظفين المكلفين (المخمنين) بمراجعة نتائج تطبيق المعيار (21) في حسابات كبار المكلفين عند قيامهم بالمحاسبة على الربح الضريبي.
- 4- من المهم الالتزام بتطبيق المعالجات المحاسبية التي جاء بها المعيار المحاسبية (21) لتعزيز المركز المالي ولتعظيم الموارد والإرباح للمصرف وحيثاً لتخفيض الخسائر الناجمة عن النشاط وهذا من شأنه تحسين سمعة المصرف المالية.

المصادر:

اولاً: المنشورات والوثائق والقواعد الرسمية

- 1- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 (المعدل).

ثانياً: الكتب العربية

- 1- جربوع، يوسف محمود، حلس، سالم عبدالله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الاولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2002.
- 2- القاضي، حسين، وحمدان، ممدوح، " المحاسبة الدولية ومعاييرها "، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2011.
- 3- ابو نصار، محمد وحميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان- الاردن 2018
- 4- الراوي، حكمت احمد، " المحاسبة الدولية"، دار حنين للنشر، 1995.
- 5- الخرسان، محمد حلو داود، المحاسبة الضريبية، الطبعة الاولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، العراق، 2020.
- 6- العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع الضريبي، الحامد للطباعة، عمان- الاردن، 2003.
- 7- خصاونة، جهاد، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للطباعة والنشر، 2000.

ثالثاً: البحوث والدوريات

- 1- الاسعد، الاء مصطفى، "المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013.
- 2- عثمان، الاميرة ابراهيم، "دراسة نظرية تحليلية لفعالية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي"، مجلة الادارة العامة، الرياض، العدد 64، نوفمبر، 1989.
- 3- كندوري ، عماد محمد ، " دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية الدولية مع القواعد المحاسبية العراقية" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2012 .

رابعاً: الرسائل والاطاريح

- 1- عاشور، " مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين "، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية - غزة ، كلية التجارة ، 2008 .
- 2- عينو، هاجر شايب، آثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية (IAS 21) على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة مالية، جامعة العربي بن مهدي- أم البواقي، 2015.

- 3- عادل ، بولنجيب ، " دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية : دراسى حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة " ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2014 .
- 4- عبد الغفور، حسام فايز احمد، العلاقة بين المكلف وأدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2008.
- 5- باش ، علي عبد العظيم ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة ، رسالة دبلوم عال معادلة للماجستير مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد، 2008.
- 6- مسمي، دلال، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
- 7- دقة، عبدالرحمن، العدالة الضريبية في مشروع الدخل الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2003.